

الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على الموازنة التقديرية للشركة عن العام

المالى ٢٠٢١ - ٢٠٢٢

❖ برجاء التفضل بالعلم و الإحاطة والتنبيه بعمل اللازم ،،

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

رئيس قطاع
الشنون المالية

محاسب / مصطفى شكرى هاشم



تليفون : ٢٧١٨٤٩٩٠ فاكس : ٢٧١٨٤٠٨٠

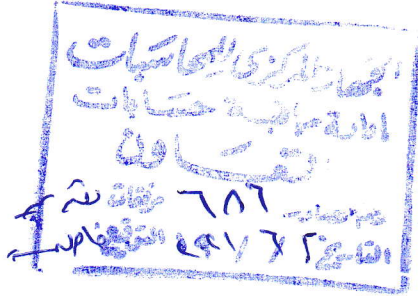
تلفراخيا: ركليم القاهرة

ص.ب: ٢٥٢٢

شارع الضيوم دارالسلام القاهرة

email: info@gclr.com.eg

www.gclr.com.eg



**الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات التعاون
الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني**

السيد الاستاذ المهندس/ رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب
للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير .
برجاء التفضل بالاحاطة واتخاذ اللازم مع مراعاة الالتزام بالمادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والتي تنص علي " تجتمع الجمعية العامة العادية مرتين علي الاقل سنويا احدهما قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر وذلك للنظر في الموازنة التقديرية للشركة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،

تحريراً في ٢٠٢١/٩/١ .

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

أمانى عبدالمجيد

" محاسبة /أمانى سيد عبدالمجيد"

تقرير مراقب الحسابات

عن مراجعة مشروع الموازنة التخطيطية للشركة العامة

لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

السادة/ أعضاء الجمعية العامة للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير

قمنا باختبار القوائم المالية المستقبلية المتمثلة في الموازنة التخطيطية للشركة العامة لاستصلاح الاراضي والتنمية والتعمير عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقا لمعيار المراجعة المصري الخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية (٣٤٠٠) الصادر بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨.

وهذه المعلومات المالية المستقبلية هي مسئولية إدارة الشركة بما في ذلك الافتراضات الواردة بتقرير مجلس الإدارة والتي تم بناء التنبؤات عليها . وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي في مدى معقولية ومنطقية الافتراضات التي بنيت عليها تلك المعلومات ومدى إتساقها وإعدادها وعرضها بصورة ملائمة وفقا للإطار المحاسبي لإعداد القوائم المالية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية.

وبناء على ما أجريناه من إختبارات فقد تلاحظ ما يلي:-

١. لم يتم الإفصاح بشكل كاف بتقرير مجلس الادارة عن الافتراضات التي بني عليها افضل تقديرات الادارة والتي تم استخراجها في الوصول الي المعلومات المالية المستقبلية .
٢. استهدف مشروع الموازنة التخطيطية للشركة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إيرادات نشاط بمبلغ ١٨٢ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٠ مليون جنيه إيرادات نشاط مستهدفة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بزيادة ٢ مليون جنيه منها مبلغ ٤٨ مليون جنيه بنسبة ٢٦% إيرادات غير مؤمنة بعقود بيعيه أو ايضاح لطبيعتها وذلك تحت مسمى اعمال بنيه أساسية متوقعة دون ايضاح لطبيعة تلك الاعمال ومدى وجود عقود بيعية لها من عدمه.

٣. استهدفت الموازنة تحقيق إيرادات بمبلغ ٣٢ مليون جنيه تمثل قيمة مبيعات اراضي الشركة دون ايضاح لمساحة و بيان تلك الاراضى في ظل استمرار اعتماد الشركة بشكل اساسى على مبيعات الاراضى المملوكة لها فى تحقيق إيرادات دون محاولة الوصول للتشغيل الاقتصادي الامثل .

٤. استهدفت الشركة تحقيق صافي ربح فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١,٩٦٠ مليون جنيه مقابل نحو ٢,٠٥٠ مليون جنيه صافي ربح مستهدف فى ٢٠٢١/٦/٣٠ فى حين حققت نتائج أعمال الشركة صافي خسارة بنحو ١١,٣٩٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢١/٣/٣١ الامر الذي يشير الي عدم دقة التقديرات.

٥. استهدفت الموازنة تحقيق إيرادات متوقعة بمبلغ ٤ مليون جنيه ، ٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ تمثل قيمة تنفيذ الاعمال المتبقية بمحطة الطويسه ، محطة بلانه على الترتيب حيث تبين توقف الأعمال بتلك المشروعات الأمر الذي يشير الى عدم استهداف الشركة الانتهاء من تنفيذ أى جزء من تلك الاعمال او تحقيق أية إيرادات منها خلال العام المالى الحالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ .

٦. تم إعداد الموازنة الاستثمارية بإجمالى مبلغ ٢٥,٢٢٥ مليون جنيه والمتوقع تمويلها بمبلغ ٢٠,٢٢٠ مليون جنيه (تمويل ذاتيا) ، مبلغ ٥ مليون جنيه (قروض) ولم توضح الموازنة مصادر التمويل اللازمة لتحقيق الموازنة الاستثمارية.

فضلا علي انه تم تقدير نسبة صلاحية المعدات والآلات ووسائل النقل بنسب إجمالية تتراوح من ٤٠% إلى ٦٠% دون وجود تقارير فنية معتمدة تحدد نسب صلاحية المعدات بالشركة.

يتعين موافقتنا بالأساس الذي تم بناء عليه تقدير تلك النسب.

٧. لم تضمن قائمة الدخل المستهدفة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ سداد اقساط الديون المستحقة على الشركة (التأمينات - الضرائبالخ) ونشير الى عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المختلفة للجهات السيادية (التأمينات ، الضرائب) حيث بلغت المديونيات المستحقة على الشركة لتلك الجهات حتى ٢٠٢١/٣/٣١ وفقا للمطالبات الواردة منها اكثر من

نحو ٣٢٨,٤٦٢ مليون جنيهه (منها ١٢٨,٤٦٢ مليون جنيهه تأمينات اجتماعية ، نحو ٢٠٠ مليون جنيهه ضرائب) .

٨. لم تستهدف الموازنة اتخاذ اى اجراءات لتصريف المخزون الراكد والبالغ تكلفته طبقاً للبيان المقدم من قطاع المخازن في ٢٠٢٠/٦/٣٠ نحو ١٠,٦٤٠ مليون جنيهه تمثل قيمة الاصناف التي لم يتم عليها اى حركة مخزنيه خلال عشر سنوات.

٩. لم تستهدف الموازنة اتخاذ اى اجراءات بشأن الاراضي المتعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص وبيانها كالتالي :

- مساحة (١٠ سهم - ٢٠ قيراط - ٤٢ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ .
 - مساحة (١٤ سهم - ٥ قيراط - ٢٣ فدان) بالقطعه رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي.
- يتعين موافقتنا بأسباب ذلك واتخاذ اللازم بهذا الشأن .

١٠. لم تستهدف الموازنة اتخاذ اى اجراءات بشأن المديونيات المستحقة للشركة والارصدة المدينة المتوقفة طرف الغير والبالغة في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ١١٩,٨٩٦ مليون جنيهه .
يتعين إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن تلك المديونيات .

١١. قدرت الموازنة مخصص القضايا والمطالبات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٦,٨٥٦ مليون جنيهه بزيادة قدرها ٢,٤٨٠ مليون جنيهه عن المكون الفعلي في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغ ٤,٣٧٦ مليون جنيهه في حين ان القضايا المرفوعة على الشركة للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ تتعدى ٢٠٠ مليون جنيهه .

١٢. قدرت الشركة استثمارات طويلة الاجل وذلك قيمة مساهماتها في رؤوس أموال الشركات الاخرى في نهاية عام الموازنة بنحو ١,٥ مليون جنيهه دون استهداف الحصول علي عائد مقابل هذه الاستثمارات خلال عام الموازنة ودون تحقيق عائد فعلي منذ سنوات الامر الذي يتطلب اعادة النظر في تلك المساهمة .

١٣. لم تتضمن الموازنة المعروضة الإفصاح عن التكاليف (الاستثمارية - الجارية) المتعلقة بالبيئة سواء لحمايتها أو اضرار التلوث طبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٩٥ لسنة ٢٠٠٩.

وفيما عدا ما سبق وبناء على اختبارنا للأدلة المؤيدة للافتراضات التي أعدت على أساسها تقديرات الموازنة فإن هذه الافتراضات توفر أساساً معقولاً للمعلومات المستقبلية وأنه تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الافتراضات وحتى في حالة تحقق الأحداث المتوقعة في ظل الافتراضات المستخدمة فقد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً .

تحريراً في ١٧ / ٢٠٢١

المدير العام

نائب مدير الإدارة

عبد السلام عبد الحميد السنهوري
(محاسب/ عبد السلام عبد الحميد السنهوري)

وكلاء الوزارة

نواب أول مدير الإدارة

خالد مليجي مصيلحي

حلمي علي الاشوط

أشرف محمد عبد السلام

(محاسب/ أشرف محمد عبد السلام) (محاسب/ حلمي علي الاشوط) (محاسب/ خالد مليجي مصيلحي)